

قانون رقم ١٧١ لسنة ١٩٨٨

يربط موازنة الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الإسكندرية

السنة المالية ١٩٨٩/٨٨

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه ،

(المادة الأولى)

قدر كل من استخدمات وإيرادات الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الإسكندرية للسنة المالية ١٩٨٩/٨٨ بمبلغ ١١٢٨٢٤٠٠ جنية (فقط وقده مائة وأثنا عشر مليونا وثمانمائة وأربعة وعشرون ألف جنيه لا غير) وذلك وفقا لما يلى :

أولا - الاستخدامات الجارية :

قدر الاستخدامات الجارية لسنة المالية ١٩٨٩/٨٨ بمبلغ ٦١٩٨٢٠٠ جنية (فقط وقده واحد وستون مليونا وتسعمائة وأثنان وثمانون ألف جنيه لا غير) موزعا على البابين التاليين :

(أ) بحصة الباب الأول : أجور بمبلغ ١٦٥٠٠٠ جنية .

(ب) بحصة الباب الثاني : النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٤٥٤٨٣٠٠ جنية .

ثانيا - الاستخدامات الرأسمالية :

قدر الاستخدامات الرأسمالية لسنة المالية ١٩٨٩/٨٨ بمبلغ ٥٠٨٤٢٠٠ جنية (فقط وقده نحو مليونا وثمانمائة وأربعون ألف جنيه لا غير) موزعا على البابين التاليين :

(أ) بحصة الباب الثالث : استثمارات استثمارية بمبلغ ١٧١١١٠٠ جنية .

(ب) بحصة الباب الرابع - تحويلات رأسمالية بمبلغ ٣٣٧٣١٠٠ جنية .

ثالثاً – الإيرادات الجارية :

قدر الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٨٩/٨٨ بمبلغ ٦١٩٨٢٠٠٠ جنيه (فقط وقدره واحد وستون مليونا وتسعمائة واثنان وثمانون ألف جنيه لا غير) بالباب الثاني – إيرادات جارية وتحويلات جارية .

رابعاً – الإيرادات الرأسمالية :

قدر الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٨٩/٨٨ بمبلغ ٥٠٨٤٢٠٠٠ جنيه (فقط وقدره نمسون مليونا وثمانمائة واثنان وأربعون ألف جنيه لا غير) موزعة على البابين التاليين .

(أ) بحالة الباب الثالث : إيرادات رأسمالية متعددة بمبلغ ٣٣٧٣١٠٠٠ جنيه .

(ب) بحالة الباب الرابع : قروض وتهويلات ائتمانية بمبلغ ١٧١١١٠٠٠ جنيه قروض من بنك الاستثمار القومي لتمويل الاستثمارات .

(المادة الثانية)

تسرى أحكام التأشيرات العامة الملحقة بقانون ربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٨٩/٨٨ على هذه الهيئة .

(المادة الثالثة)

تلزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالباب الثالث – الاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذى يضعه بنك الاستثمار القومى .

(المادة الرابعة)

يجوز لوزير المالية أو من يفوضه تعديل أبواب موازنة الهيئة العامة بما يخص ما من الاعتمادات الإجمالية المدرجة بالموازنة العامة للدولة .

(المادة الخامسة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكتشوف من بنوك القطاع العام إلا بموافقة وزارة المالية .

(المادة السادسة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية وي العمل به اعتباراً من أول يوليو ١٩٨٨ وبضم هذا القانون بخاتم الدولة . وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ ذي القعده سنة ١٤٠٨ (٢٨ يونيو سنة ١٩٨٨) .

حسني مبارك

مشروع موازنة المدينة العامة لنقل الركاب بمحافظة الاسكندرية

للسنة المالية ١٩٨٩/٨٨

الجريدة الرسمية - العدد ٥٣٦ في أول سبتمبر سنة ١٩٨٨ ٢٢١٩

بيان	١٩٨٩/٨٨	بيان	١٩٨٨/٨٧
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
باب ٣ - إيرادات جارية وتحويلات جارية	٦١٩٨٣٠٠	باب ٣ - إيرادات جارية وتحويلات جارية	٦١٦٧٤٠٠٠
جملة الإيرادات الجارية	٦١٩٨٢٠٠	باب ١ - أجور	١٦٥٠٠٠
باب ٣ - إيرادات رأس المال المستوعة باب ٤ - قروض وتسهيلات ائتمانية جملة الإيرادات الرأسمالية	٣٣٧٣١٠٠ ٣١٦٤٦٠٠ ٥٠٨٤٢٠٠	باب ٢ - الدفعات الجارية والتحويلات جارية	٤٥٤٨٢٠٠
باب ٣ - استخدامات استهلاكية	٦١٩٨٣٠٠	جملة الاستخدامات الجارية	٣٧٢٣٤٠٠
باب ٤ - تسهيلات رأسمالية	٣٣٧٣١٠٠	باب ١ - الدفعات الجارية والتحويلات جارية	٦١٦٧٤٠٠
جملة الاستخدامات الرأسمالية	٣١٦٤٦٠٠	جملة الإيرادات الجارية	٦١٩٨٢٠٠
إجمالي الإيرادات	١١٣٢٤٠٠	إجمالي الإيرادات الرأسمالية	٨٣٣٣٠٠